غزة: الآلاف من موظفي الأونروا يتظاهرون ضد تقليص المساعدات

رئيس الوزراء الفلسطيني: القرارات الأمريكية لن تجبرنا على التنازل عن حقوقنا

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون يتسقبل جاره الجنوبي مون جاي إن في بيونغ يانغ

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله أمس الأربعاء، أن الولايات المتحدة عاجزة إجبار الشعب الفلسطيني على التنازل عن حقوقه، مهما اتخذت من قرارات.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، عنه «بإمكان الولايات المتحدة وقف المساعدات عن شعبنا، والتهديد بإنهاء الأونروا، وإغلاق سفارتنا في واشنطن، لكنها لن تفلح في إجبار شعبنا على التنازل عن حقوقه، مهما اتخذت من قرارات، ومهما أمعنت إسرائيل في انتهاكاتها».

وأضاف «القرارات الأمريكية غير القانونية لإنكار الحقائق ومحاولة إرضاخ شعبنا وكسر عزيمته تتوالى إلا أن هذا لن يثنينا عن المسار الدبلوماسي والقانوني».

وعلى صعيد متصل، استقبل الحمد الله اليوم وفدا من لجنة العلاقات الفلسطينية في البرلمان الأوروبي وبحث معه آخر المستجدات والتطورات السياسية.

وشدد في اللقاء على «ضرورة اعتراف دول الاتحاد الأوروبي بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، في خطوة عملية لإنقاذ حل الدولتين، خاصة في ظل الخطوات الإسرائيلية المتسارعة لتقويضه».

وأشار الحمد الله إلى أن الرئيس محمود عباس «سيجدد دعوته لعقد مؤتمر سلام برعاية دولية، لإنهاء الاحتلال وإنقاذ حل الدولتين، لا سيما في ظل الجمود الذي يرافق العملية السياسية».

من جهة أخرى شارك أكثر من 13 ألف من موظفي وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» اليوم الأربعاء، في المسيرة الكبرى رفضا لسياسات الأونروا ضد اللاجئين والموظفين، والقرارات الأميركية ضد الوكالة.

واحتج المتظاهرون على فصل موظفين من الأونروا على خلفية أزمتها المالية، وطالبوا الإدارة بالتراجع عنه، وإنهاء أي تقليص في خدماتها.

وأعلن الاتحاد العام لموظفي الأونروا، الذي دعا إلى التظاهرة، أن أكثر من 10 آلاف موظف شاركوا فيها.

وطالب رئيس الاتحاد أمير المسحال في التظاهرة مقوض الأونروا بيير كرينبول بالتراجع عن أي إجراءات لتسريح موظفين من الوكالة.

وقال المسحال إن «معالجة الأزمة المالية للوكالة لا يجب أن تتم بأي حالم من الأحوال على حساب موظفيها أو خدماتها للاجئين الفلسطينيين».

وأعلن المسحال إضراباً عاماً في مرافق ومؤسسات الأونروا في قطاع غزة الإثنين المقبل، ضد «سياسة المساس بحقوق الموظفين».

ورفع مشاركون في التظاهرة تابوتا خشبيا وارتدى عدد منهم «زي الإعدام» وكتبت عليها إشارة الأمم المتحدة «UN» للاحتجاج على سياسات إدارة أونروا.

وسرحت الأونروا قبل أسابيع نحو الف موظف، من أصل 13 الف يعلمون لديها في قطاع غزة، وأعلنت وقف عدد من برامجها خدماتها على خلفية أزمتها المالية.

وقالت الأونروا أخيراً إنها نجحت «في تقليص عجزها من 446 إلى 217 مليون دولار أمريكي»، لكنها حذرت من أنه سيتعين عليها خفض خدماتها بسبب النقص، بعد تقليص الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها إلى 60 مليون دولار، من أصل 360 مليون هذا العام.

من ناحية أخرى صعد المستوطنون المتطرفون أمس الأربعاء، اقتحامهم للمسجد الأقصى، بعد تدفق العشرات منهم على باحات المسجد مرتدين لباسا تلموديا خاصا بصلواتهم، في خطوة اعتبرتها مصادر فلسطينية انتهاكا خطيرا لحرمة المكان.

واقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين المسجد الأقصى منذ ساعات الصباح الأولى تحت حراسة مشددة من الوحدات الخاصة في الجيش والشرطة الإسرائيلية، وحاولوا أداء صلوات تلمودية.

وقالت مصادر في دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس قالت لـ24، إن نحو 100 مستوطن متطرف اقتحموا المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وأن عددا منهم حاول أداء صلوات تلمودية قبل تدخل الحراس.

وفي سياق متصل تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها الأمنية المشددة في محيط وأبواب المسجد الأقصى، في ظل دعوات جماعات «تلمودية» لتكثيف الاقتحامات عشية «عيد الغفران» اليهودي الذي يصادف أمس الأربعاء.

ماليزيا: اعتقال رئيس الوزراء السابق نجيب عبد الرزاق بتهمة الفساد

رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق محاطا برجال الشرطة

كوالالمبور – «وكالات»: اعتقل رئيس الوزراء الماليزي السابق، نجيب عبد الرزاق، الذي يواجه اتهامات في قضايا غسيل أموال، حسب ما أكدت أمس الأربعاء، اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد.

وبعد أن اعتقل الليلة قبل الماضية رهن الاحتجاز، سيمثل رئيس الوزراء السابق غدا أمام المحكمة للاستماع إلى اتهامات رسمية جديدة موجهة إليه متعلقة بـ2.6 مليون رينغت (627 مليون دولار)، اكتشفت في حساباته الشخصية، ويشتبه أنها تخص صندوقا حكوميا.

تجدر الإشارة إلى أن نجيب، شغل منصب رئيس وزراء ماليزيا بين 2009 ومايو الماضي، إلى أن طالته فضائح فساد، وخسر الانتخابات العامة أمام المعارض المخضرم مهاتير محمد، معلمه الأسبق.

الصين تنفي التدخل في الانتخابات الأمريكية بمعاقبة الموالين لترامب

بكين – «وكالات»: نفت الصين أمس الأربعاء، أي تدخل في الانتخابات التشريعية في الولايات المتحدة، بعد اتهام دونالد ترامب الثلاثاء بكين بذلك، وبعد فرضها رسوما جمركية على المنتجات الزراعية الصادرة من الولايات التي تدعم الرئيس الأمريكي.

وقال غينغ شوانغ، أحد الناطقين باسم وزارة الخارجية الصينية: «أي شخص يعلم بالحد الأدنى بالدبلوماسية الصينية، سيعرف أننا لا نتدخل أبدا في الشؤون الداخلية لأي بلد».

واتهم ترامب بكين بالسعي إلى التأثير على الانتخابات الأمريكية في منتصف الولاية، باستهداف قاعدته الانتخابية في الحرب التجارية بين البلدين.

وفرضت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوما جمركية بـ10% على 200 مليار دولار من الواردات الصينية السنوية، تضاف إلى رسوم سابقة على سلع بـ50 مليار دولار.

وردت الصين برسوم على 60 مليار دولار من البضائع الأمريكية.

وباتت بذلك تفرض تعرفة على 110 مليارات دولار، من المنتجات الأمريكية.

واتهم ترامب، الذي يخشى هزيمة ساحقة للجمهوريين في الكونغرس في الانتخابات التي ستجري بعد أقل من 50 يوما، الحكومة الصينية بمحاولة إضعافه سياسيا.

أفغانستان: مقتل 16 من طالبان في اشتباك مع الأمن

قافلة عسكرية تابعة للقوات الأفغانية

كابول – «وكالات»: ذكر رئيس شرطة مدينة قندهار جنوب أفغانستان أمس الأربعاء أن 16 مسلحاً من طالبان على الأقل، قتلوا وأصيب 14 آخرين في اشتباك الليلة الماضية في منطقة شورابك، طبق ما ذكرت قناة «طولو نيوز» التلفزيونية الأفغانية اليوم الأربعاء.

وأضاف عبد الرزاق أن «طالبان هاجمت الكتيبة الخامسة لقوات الحدود، الليلة الماضية واستمر الاشتباك حتى الرابعة من فجر أمس».

وفي هذا الهجوم أصيب الثمان من قوات الحدود.

وعلى الجانب الآخر، ذكر مصدر أمني مقتل 4 جنود من قوات الحدود، وإصابة 5 آخرين في الاشتباك.

الأمم المتحدة تطالب بإقصاء الجيش البورمي

«وكالات»: دعا محققون من الأمم المتحدة، الثلاثاء، إلى إقصاء الجيش البورمي الذي لا يزال يحظى بنفوذ قوي في البلاد رغم تشكيل حكومة مدنية، عن الحياة السياسة وإقالة قادته الضالعين في أعمال «إبادة» بحق أقلية الروهينجا المسلمة.

وقال التقرير النهائي للمحققين الواقع في 444 صفحة ونشر، الثلاثاء، إن «الحكومة البورمية المدنية يجب أن تواصل العملية الهادفة إلى سحب العسكريين من الحياة السياسية»، وأن تقوم بمراجعة للدستور في هذا الاتجاه.

وما زال الجيش يلعب دورا أساسيا في بورما على الرغم من وصول حائزة نوبل للسلام أونغ سان سو تشي إلى السلطة عام 2016.

وهو يشرف على اختيار ربع أعضاء البرلمان، ما يسمح له بعرقلة أي تعديل دستوري يحد من صلاحياته. كما يشغل ثلاث حقائب وزارية أساسية هي الدفاع والداخلية والحدود.

ويطالب المحققون أيضا بإقالة القادة العسكريين، وكذلك وكما فعلوا في تقريرهم المرحلي السابق في نهاية أغسطس، بملاحقة قائد الجيش مينغ أونغ هلاينغ وخمسة ضباط آخرين بتهم «إبادة» و«جرائم ضد الإنسانية» و«جرائم حرب».

وأوصى المحققون، بأن «يحيل مجلس الأمن الدولي القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إقامة محكمة دولية. ودعوا أيضا إلى فرض عقوبات محددة الأهداف ضد منفذي الجرائم وفرض حظر على الأسلحة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بن سودة، أنها «فتحت تحقيقا أوليا بشأن ترحيل مفترض للروهينجا من بورما إلى بنغلادش.

وقالت بن سودة في بيان، إنها قررت «إجراء تحقيق أولي كامل لهذا الوضع». وهي الخطوة الأولى في عملية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق رسمي من جانب المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرا، وربما توجيه تهم.

وأضافت أن «التحقيق الأولي سيأخذ في الاعتبار عددا من أعمال مفترضة جرت بالإكراه أدت إلى تهجير الروهينجا بالقوة، وخصوصا الحرمان من الحقوق الأساسية، وأعمال القتل، والعنف الجنسي، وحالات الاختفاء القسري، وكذلك أعمال التدمير والنهب».

وتابعت المدعية العامة «سيحاول مكتبي أيضا تحديد ما إذا كان هناك جرائم أخرى من المشار إليها في المادة السابعة من نظام روما الأساسي، مثل الاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية التي ترتكب في سياق الأوضاع».

واستجوبت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي لم يسمح لها بالتوجه إلى بورما أكثر من 850 من الضحايا والشهود، واستخدمت صورا التقطتها الأقمار الاصطناعية.

محكمة أوروبية: خروج بريطانيا من الاتحاد لن يحرمها من المطالبة بتسليم مشتبه بهم

تيريزا ماي: مازلنا جميعاً جزءاً من عائلتنا الأوروبية

رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي

عواصم – «وكالات»: قالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في مقال بصحيفة ألمانية نشر في ساعة مبكرة من صباح أمس الأربعاء، إن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى بعض المرونة التي أظهرتها بريطانيا حتى الآن في مفاوضات بريكست إذا تم التوصل لاتفاق يحظى بقبول الجانبين.

وكتبت ماي في صحيفة «دي فيلت»: «من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة، مثلما طورت المملكة المتحدة موقفها، فإن الاتحاد الأوروبي يحتاج أن يفعل نفس الشيء»، وذلك لدى طرحها أفكار حكومتها حول قضايا ما بعد بريكست وقضايا الحدود الأيرلندية.

وأضافت: «بالنية الحسنة والتصميم من قبل الجانبين، يمكننا تجنب الخروج الذي يجلب المشاكل وإيجاد طرق جديدة للعمل معا».

وتابعت: «في الاتحاد الأوروبي أو خارجه، ما زلنا جميعا جزءا من عائلتنا الأوروبية، ويجب أن نظل أصدقاء جيدين ندعم سلامة وازدهار بعضنا البعض».

من ناحية أخرى قضت أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي اليوم الأربعاء، بأنه يتعين أن تظل بريطانيا قادرة على طلب تسلم مشتبه بهم من دول أخرى بالاتحاد الأوروبي، حتى بعد الخروج من التكتل في مارس 2019.

ويتعلق القرار بشخص يُحاكم في بريطانيا بتهم القتل وإضرام النار والاغتصاب، وأوقف في أيرلندا بعد إصدار مذكرتي توقيف أوروبيتين ضده.

واستأنف الرجل ضد قرار تسليمه، وقدم مسوغات من بينها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأحالت محكمة إيرلندية القضية إلى محكمة العدل الأوروبية للمشورة.

ورد قضاة المحكمة العليا، ومقرها لوكسمبورغ، بأن بريطانيا في الوقت الراهن لا تزال ملتزمة بصورة كاملة بقانون الاتحادي الأوروبي وبمبادئ «الثقة المتبادلة والاعتراف المتبادل» التي تشكل الأساس لنظام «مذكرات التوقيف الأوروبية».

وأشارت المحكمة إلى أن خروج بريطانيا من الإتحاد، لا يشكل ظرفا «استثنائيا» يُمكن أن يبرر رفض تنفيذ أمر قضائي.

وأشارت أيضا إلى أنه حتى بعد خروج بريطانيا من الاتحاد، فإنها ستظل ملتزمة بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، وهي اتفاقية غير مرتبطة بالاتحاد الأوروبي.

ومن ثم فإنه من المرجح صون حقوقه وهو قيد الاحتجاز في بريطانيا.

وأوضحت أن من حق إيرلندا رفض التسليم فقط «إذا ثبت العكس»، مشددة على أن المحكمة الإيرلندية هي التي ستتخذ القرار في نهاية المطاف.

تركيا: السجن لـ 24 عاملاً في مطار إسطنبول بسبب الاحتجاج

أنقرة – «وكالات»: أفادت قناة «سي.إن.إن ترك» أمس الأربعاء، بأن محكمة تركية قضت بحبس 24 شخصا شاركوا في احتجاجات على ظروف العمل في مطار إسطنبول الجديد الأسبوع الماضي، في انتظار محاكمتهم.

والمطار، أحد أهم المشروعات في ظفرة بناء بدأت قبل 15 عاما في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وتصل سعته المبدئية المقررة إلى 90 مليون مسافر سنوياً، ما يجعله أحد أكبر المطارات في العالم.

وقال حاكم مدينة إسطنبول يوم الأحد، إن أكثر من 400 شخص اعتقلوا في البداية بسبب المشاركة في الاحتجاجات.

واستؤنف العمل في المطار يوم الإثنين، وسط وجود أمني مكثف، حسب ما أفادت به نقابتان عماليتان.

وقالت قناة «سي.إن.إن ترك» إن 43 شخصاً من المعتقلين أرسلوا إلى محكمة في إسطنبول لتصدر حكمها، وأن المحكمة أفرجت عن 19 منهم، وسيخضعون لرقابة قضائية.

وأضافت، أن من اعتقلوا رسمياً وتقرر حبسهم وعددهم 24 يواجهون تهما مؤقتة مثل مقاومة الشرطة، والإضرار بممتلكات عامة، ومخالفة القانون الذي يحكم الاحتجاجات.

وكان العمال يشكون منذ وقت طويل من الطعام، والمساكن، ومعايير السلامة في موقع البناء، الظروف التي شبهتها نقابات عمال بمعسكر اعتقال.

وفي فبراير قالت وزارة العمل التركية، إن 27 عاملا لقوا حتفهم في المطار منذ بداية العمل فيه في 2015 معظمهم في حوادث أو بسبب مشاكل صحية.

صورة للمحتجين على ظروف العمل السيئة في المطار التركي الجديد